اهتمام المستثمر الأجنبي ينعكس إيجاباً على «الحساب الجاري»

«الكويتية - الصينية»: الفلبين على بعد درجة واحدة من الحالة الاستثمارية

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية: لقد برزت الفلبين كواحدة من الدول القليلة التي تم رفع تصنيفها الائتماني لديونها الحكومية بعد الأزمة المالية العالمية، وذلك في الوقت التي شهدت في الدول الأوروبية تخفيضاً في تصنيفاتها الائتمانية، وتقترب الولايات المتحدة الأمريكية من الذكرى السنوية الأولى لها لخسارتها تصنيفها الممتاز AAA. وقد رفعت «ستاندرد آند بورز»، إحدى الوكالات الثلاث الرئيسية للتصنيف الائتماني، التصنيف الائتماني السيادي للعملة الأجنبية على المدى الطويل في الفلبين من BB إلى BB+، وثبتت أيضا تصنيف العملة المحلية الفلبينية عند BB+، هذا ووضعت «ستاندرد آند بورز» نظرة مستقبلية مستقرة لكلا التصنيفين.

واضاف التقرير جاء هذا الارتفاع بالتصنيف بعد أن تحسنت الأوضاع الائتمانية في الفلبين بفضل جهود الحكومة في تقليص العجز المالي وأيضا في تحسين الأوضاع المالية، واثبت النمو الاقتصادي الفلبيني خلال هذه المرحلة مرونته حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 في المئة في الربع الأول من عام 2012، وهو ارتفاع ملحوظ مقارنة بمعدل النمو السنوي لعام 2011 الذي بلغ 3.7 في المئة، وساهم نمو قطاع صادرات الخدمات بشكل كبير في معدل النمو العام، ليخفض بذلك تاثير العجز التجاري في السلع. وبما أن الطلب على الخدمات الفلبينية المصدرة مثل مراكز الاتصال أصبح أكثر استقرارا من الطلب على صادرات السلع والبضائع، يشهد قطاع الخدمات المصدرة مرونة أكبر تساعده على مواجهة التباطؤ العالمي. ومع ذلك، العامل الرئيسي المؤثر في النمو

«ستاندرد آند بورز» ترفع تصنيفها الائتماني الطويل المدى إلى BB+... ونظرة مستقبلية مستقرة

الفلبيني هو التدفق المنتظم للتحويلات النقدية «من العمال الفلبينيين العاملين في الخارج»، وهو ما يميز الفلبين عن بقية الاقتصادات الآسيوية.

واشار ساهمت التدفقات النقدية في دعم الاستهلاك المحلي الذي يمثل اكثر من 60 في المئة من الاقتصاد الفلبيني، مما ادى بالتالي إلى النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن العديد من الفلبينيين يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، وهي اقتصادات غير مستقرة في هذا الوقت، فقد تمكنوا من تحقيق تدفق نقدي ملحوظ إلى وطنهم، واستمرار الاستهلاك الذي يعتبر مهم جدا بالنسبة للاقتصاد الفلبيني. حققت التحويلات النقدية معدل نمو متوسط يبلغ 7 في المئة على أساس سنوي في 2011.

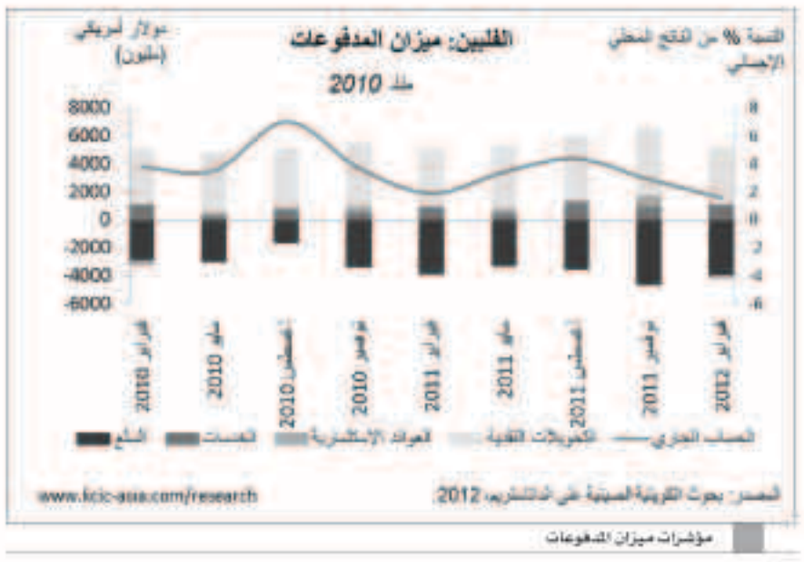

مؤشرات ميزان المدفوعات

سوق الأسهم .. الأفضل أداءً في العالم بارتفاع 20 في المئة خلال عام

لكن في هذا العام من المتوقع أن ينخفض معدل النمو المتوسط هذا إلى 5 في المئة. ومع انخفاض أسعار النفط، انخفض التضخم متيحا مجالا أكبر للبنك المركزي لتخفيف سياسته النقدية وتحفيز النمو. وبالرغم من التوقعات بانخفاض النشاط التجاري والانخفاض التدريجي للتحولات النقدية من الخارج، تشير التوقعات إلى نمو الاقتصاد الفلبيني بين 5-6 في المئة على أساس سنوي في 2012.

يبين الرسم البياني المرفق الحساب الجاري للفلبين بشكل ربع سنوي، والحساب الجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات، ويمثل جميع المعاملات التجارية بين الدولة وباقي العالم، ويتم عادة قياسه بشكل سنوي أو ربع سنوي، ويتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري «السلع والخدمات»، والعوائد الاستثمارية، والتحويلات النقدية «في حالة الفلبين هي عبارة عن تحويلات العاملين في الخارج»، إذا كان ميزان الحساب الجاري سالبا فهو يعني أن الأموال الخارجة من الاقتصاد تفوق الأموال المتدفقة إليه. وبالنسبة للحساب الجاري الفلبيني فنتيجته موجبة بسبب الخدمات المصدرة والتحويلات النقدية من الخارج.

مع تصنيف «ستاندرد آند بورز» الأخير، تصبح الفلبين على بعد درجة واحدة من الدرجة الاستثمارية، وهذا إنجاز مهم لأي حكومة كانت. حصول الدولة على الدرجة الاستثمارية من وكالات التصنيف الائتماني، يضمن للمستثمرين أن مخاطر الإفلاس منخفضة جداً. ومع هذا التصنيف الذي أحرزته الفلبين والذي هو أعلى تصنيف تشهده منذ عقد تقريبا، ستجذب السندات الفلبينية ذات المخاطر المنخفضة انتباه المستثمرين. وعندما تصبح الفلبين على الدرجة الاستثمارية، سيجد مستثمرون جدد ممن لا يستثمرون إلا في أوراق مالية ذات الدرجة الاستثمارية الفرصة للاستثمار في السندات الحكومية والأوراق المالية الأخرى. رفع التصنيف الائتماني يخص الديون السيادية الحكومية، لكنه يعزز من فرص رفع التصنيف بالنسبة للشركات الفلبينية. ورفع التصنيف لا يدل فقط على سلامة وصلابة المركز المالي للحكومة، لكنه يبين أيضاً النظرة المستقبلية الإيجابية للاقتصاد الفلبيني. وفي هذا العام كان سوق الأسهم الفلبيني من الأفضل أداءً في العالم، بارتفاع نسبته 20 في المئة خلال عام وعلى أساس سنوي كذلك. وبزيادة اهتمام المستثمر الأجنبي بالاستثمارات الفلبينية، تزيد الاستثمارات الأجنبية في الفلبين مما ينعكس بشكل إيجابي على الحساب الجاري. وبسبب قطاع تصدير الخدمات المتنامي وحجم العمالة الفلبينية في الخارج وتنوعها، تتمتع الفلبين بتدفق منتظم من التحويلات النقدية، يجعلها في وضع جيد بالنسبة للاقتصاد العالمي المثقل بالمخاطر.

التدفقات النقدية تساهم في دعم الاستهلاك المحلي الذي يمثل 60 في المئة من الاقتصاد الفلبيني

خلال الربع الثاني من العام الحالي

صندوق أبوظبي للتنمية يموّل 321 مشروعاً بـ255 مليون درهم

قدم صندوق أبوظبي للتنمية قروضا ومنحا بلغت قيمتها بحوالي 255 مليون درهم خلال الربع الثاني من العام الحالي 2012.

وشملت القروض التي قدمها الصندوق قرضا تنمويا بقيمة حوالي 183 مليون درهم لتمويل مشروع في جمهورية إريتريا يهدف الى دعم اقتصاد البلاد وميزان المدفوعات لمواجهة العجز في الميزانية وتحقيق التنمية، وذلك من خلال المساهمة في تسديد مستحقات المجموعة البترولية المستقلة التي زودت الدولة بالوقود اللازم لتشغيل المعدات والآليات والمركبات لتعزيز حركة التجارة والصناعة وانعاش حركة الاقتصاد في ارتيريا.

كما قدم الصندوق منحتين بلغت قيمتيهما الإجماليتين حوالي 15 مليونا و900 الف درهم لكل من الصومال وتونس، إضافة إلى تقديم حكومة أبوظبي منحتين بقيمة إجمالية بلغت 56 مليون درهم لتمويل مشاريع تنموية في جمهورية أفغانستان.

وبذلك يكون إجمالي قيمة القروض والمنح والمساهمات التي مولها كل من صندوق أبوظبي للتنمية وحكومة أبوظبي وأشرف الصندوق على إدارتها منذ إنشائه حتى الربع الثاني حوالي، 29 مليارا و100 مليون درهم من خلال تمويل 321 مشروعا تنمويا شملت 58 دولة نامية في مختلف انحاء العالم.

وفيما يتعلق بنشاط الصندوق خلال الربع الأول من عام 2012 فقد شارك الصندوق في الاجتماع التنسيقي للصناديق التنموية الذي عقد خلال شهر مايو الماضي في العاصمة النمساوية فيينا حيث ناقش استراتيجيات الاستثمار في الصناديق التنموية و«قانون الامتثال الضريبي الأمريكي الجديد» الذي يهدف لتاكيد اهمية الإفصاح والشفافية لحسابات الأفراد «المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية» من خلال تقديم الصناديق التنموية والمؤسسات المالية بمختلف شرائحها تقاريرها مباشرة الى مصلحة الضرائب الأمريكية، فيما خاطب صندوق أبوظبي للتنمية المدققين الخارجيين مع «ديلويت آند توش» الذين قدموا عرضا مفصلا عن متطلبات قانون الامتثال الضريبي الأمريكي، بحضور المستشارين القانونيين وإدارة العمليات وموظفي قسم الخزينة وعدد من موظفي الصندوق.

وتم تشكيل فريق عمل بناء على توجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة يضم كلا من صندوق أبوظبي للتنمية ووزارتي الخارجية والتجارة الخارجية ومكتب تنسيق المساعدات الخارجية مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية وذلك للعمل على إعداد إستراتيجية تقديم المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وقام الصندوق بالتنسيق مع المكتب الفني لسمو وزير شؤون الرئاسة بإعداد خطة عمل لإعداد إستراتيجية تقديم المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة متضمنة تعريف نطاق وأهداف المشروع إضافة للبرنامج الزمني المتوقع.

كما شارك صندوق أبوظبي للتنمية كمراقب في أعمال «الإجتماع السنوي المشترك للهيئات المالية العربية» الذي عقد خلال شهر إبريل الماضي في مراكش في المملكة المغربية الذي ناقش التقارير السنوية للهيئات المالية العربية المشاركة.

وحضر وفد إدارة العمليات في الصندوق «الإجتماع العاشر للجنة الفنية المشتركة لتحديد الإحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية» والذي عقد في الرياض خلال شهر مايو الماضي.. حيث استعرضت اللجنة عددا من المواضيع المتعلقة بسير العمل في المشاريع التنموية التي تقدمها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافة إلى مناقشة بعض الإجراءات بشأن آلية تنفيذ المشاريع ورفع طاقتها الاستيعابية.

وشارك مدير إدارة المشاريع في صندوق أبوظبي للتنمية في الندوة التي نظمها صندوق الأوبك للتنمية الدولية «أوفيد» بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» بعنوان «دورالجهات المانحة في تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء من خلال آلية الإقراض الصغير» والذي عقد خلال شهر يونيو الماضي في مقر صندوق الأوفيد في فيينا حيث ركزت الورشة على طرق استخدام آليات التمويل لتلبية الاحتياجات الأساسية لشريحة كبيرة من الفقراء في مجتمعات الدول النامية خاصة في مجالات التعليم والصحة والطاقة والإسكان والزراعة.

يذكر أن صندوق أبوظبي للتنمية الذي تاسس خلال عام 1971 يعمل لتحقيق المبادئ والأهداف التي وضعتها حكومة أبوظبي في مجال تقديم الدعم للدول النامية والتي تعمل على تعزيز البنية التحتية في مختلف القطاعات حيث ساهم الصندوق في تمويل العديد من المشاريع الحيوية في منطقة الشرق الأوسط والدول العربية وشمال وشرق ووسط أفريقيا بجانب مناطق آسيا الجنوبية والوسطى وغيرها والتي شملت طيفا واسعا من القطاعات.

«العربية للطيران» في المرتبة الثانية ضمن أفضل شركات الطيران أداءً

تبوأت العربية للطيران، المرتبة الثانية ضمن قائمة «أفضل شركات الطيران أداءً في العالم» وفقاً لدراسة أجرتها مجلة «أفييشن ويك» الأمريكية المتخصصة في قطاع الطيران. وصنفت الدراسة الناقلات الجوية العشر الأفضل في العالم بناءً على 5 فئات أداء مختلفة بما فيها الأداء المالي والتشغيلي.

وأظهرت «العربية للطيران» – وهي شركة الطيران الوحيدة من منطقة الشرق الأوسط التي يرد ذكرها في دراسة «أفييشن ويك» – ربحية مستدامة وهوامش نمو قوية خلال عام 2011، الأمر الذي جعلها تتبوأ المرتبة الثانية بين أفضل الناقلات الجوية أداءً في العالم مع العلم أن الشركة أظهرت تقدماً مستمراً كل عام خلال السنوات الماضية ضمن تصنيفات الدراسة المذكورة.

وبهذا الصدد، قال عادل علي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «العربية للطيران»: «إن فوزنا بالمرتبة الثانية بين جميع شركات الطيران في العالم لهو إنجاز عظيم ومصدر فخر كبير بالنسبة لنا جميعاً في «العربية للطيران»، وفيما نواصل التوسع نحو مناطق ووجهات جديدة وتعزيز مكانتنا الرائدة في الأسواق الحالية، فإن شركتنا تتمتع بموقع فريد يتيح لها اقتناص العديد من الفرص المهمة الموجودة حالياً في قطاع الطيران».

شعار العربية للطيران

ويشار إلى أن «العربية للطيران» التي تسيّر رحلاتها الجوية اليوم إلى 75 وجهة مختلفة انطلاقاً من 3 مراكز إقليمية، أبدت أداءً مالياً وتشغيلياً قوياً خلال عام 2011؛ حيث أطلقت الناقلة الاقتصادية الرائدة في المنطقة خدماتها نحو 6 وجهات جديدة وتسلمت 6 طائرات جديدة خلال عام 2011، ناهيك عن نقلها 4.7 ملايين مسافر بنسبة زيادة قدرها 6 في المئة مقارنة بعام 2010.

«القطرية» أفضل شركة طيران في العالم من «سكاي تراكس»

تربعت الخطوط الجوية القطرية مرة أخرى على عرش صناعة الطيران حيث فازت بثلاث جوائز قيمة من بينها جائزة «أفضل شركة طيران في العالم لعام 2012» الرئيسية للسنة الثانية على التوالي خلال حفل توزيع جوائز سكاي تراكس العالمية لشركات الطيران.

كما فازت القطرية بجائزتين أخريين هما «أفضل شركة طيران في الشرق الأوسط» للعام السابع على التوالي، وجائزة «أفضل خدمة موظفين في الشرق الأوسط».

وتم الإعلان عن الفائزين خلال حفل لتوزيع الجوائز حضرته شخصيات هامة في صناعة الطيران العالمية خلال معرض فارنبرا الجوي المقام هذا الأسبوع في المملكة المتحدة ويعد أكبر معرض جوي في العالم. ويأتي فوز الناقلة بالجوائز من مؤسسة سكاي تراكس بناءً على استطلاع عالمي للرأي أجرته المؤسسة المختصة بمراقبة جودة خدمات شركات الطيران وشمل أكثر من 18 مليون مسافر من السياح ورجال الأعمال من أكثر من 100 دولة.

جانب من التكريم

واعرب اكبر الباكر، الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية، عن سعادته بنيل الجوائز واعتبرها تقديراً لجميع موظفي الناقلة على إخلاصهم والتزامهم بعملهم. وقال الباكر «انا فخور جدا بنيلنا هذا التكريم من مسافرينا وأشكرهم على دعمهم لنا ولقتهم بمنتج الخطوط الجوية القطرية».

وأضاف الباكر «انطلقت الخطوط الجوية القطرية قبل 15 عاما لتصبح اليوم أفضل شركة طيران في العالم تقدم أعلى مستوى من الخدمات للمسافرين في جميع انحاء العالم».

«لقد حققنا هذا النجاح العام الماضي والمحافظة على مثل هذا النجاح ليس بالأمر السهل، ولكننا تمكنا من ذلك رغم شدة المنافسة في صناعة السفر. تعكس هذه الجوائز مستوى المعايير التي حددناها لأنفسنا وتدل على مدى التزامنا بها لنقدم لمسافرينا أعلى مستوى من الخدمات التي يستحقونها على الأرض وفي الأجواء. إنه تكريم للجهود التي تبذلها إدارة الخطوط الجوية القطرية وموظفيها لجعل الناقلة الأفضل في العالم».

واستطرد الباكر في حديثه قائلا «نحن فخورون جدا بتكريم مسافرينا لنا نظير الخدمات التي تقدمها لهم. ويدل فوزنا بلقب شركة الطيران الأولى في العالم للعام 2012 على اننا أصبحنا شركة الطيران المفضلة لدى المسافرين حول العالم».

وقد أجري استطلاع الرأي على مدار عشرة أشهر عن طريق الهاتف والاستبيانات والإنترنت لقياس مدى رضا المسافرين عن تجربتهم مع شركات الطيران على الأرض وأثناء الرحلة بناءً على أكثر من 38 مؤشرا رئيسيا من بينها خدمة تسجيل الدخول إلى الرحلات ومستوى الراحة التي توفرها مقاعد الطائرة ونظافة الكبائن والمأكولات والمشروبات وانظمة الترفيه على متن الطائرة وخدمة الموظفين.

وشمل الاستطلاع أكثر من 200 شركة طيران حول العالم تتراوح ما بين شركات طيران عالمية وشركات طيران محلية.

«دويتشه بنك»: تعيين إداري جديد في «التعاملات المصرفية العالمية»

أعلن قسم التعاملات المصرفية العالمية في «دويتشه بنك» عن تعيين هام في وحدة خدمات الخزينة والأوراق المالية وإدارة النقد للمؤسسات المالية «TSS/CMFI»، بما في ذلك أربعة مدراء إقليميين سيتولون مسؤولية تعزيز العلاقات المحلية والاستفادة من الموارد العالمية الواسعة للبنك وتزويد العملاء بالحلول والخدمات المتخصصة.

هذا وسيتولى سريرام آير المنصب الجديد كمدير إقليمي لوحدة خدمات الخزينة والأوراق المالية وإدارة النقد للمؤسسات المالية «TSS/CMFI» لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا بحيث يعمل من مقره في دبي، وذلك إلى جانب مواصلته في العمل في منصبه الحالي كمدير للقسم التعاملات المصرفية العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وتعليقاً على الأمر قال ساتفيندر سنيغ، الرئيس العالمي لخدمات الخزينة والأوراق المالية وإدارة النقد للمؤسسات المالية: «سيساهم تعيين سريرام في تعزيز نموذج أعمالنا وقدرتنا على مساعدة العملاء في التعرف إلى الإمكانات المتاحة والنجاح في بيئة الأعمال الحالية. يسرني تعيين سريرام في منصبه الجديد والذي يؤكد عمق الخبرات التي يتمتع بها دويتشه بنك». ومن جانبه قال سريرام آير، المدير الإقليمي لمنطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا في وحدة خدمات الخزينة والأوراق المالية وإدارة النقد للمؤسسات المالية: «نتطلع إلى تزويد عملائنا باستمرار بأفضل المنتجات والخدمات والعمل مع الشبكات العالمية التابعة لدويتشه بنك. ويأتي التعيين استمرارا للنجاح المتواصل الذي حققناه كفريق متميز في تقديم أفضل الحلول لعملائنا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا».

«عربال 2012» في الدوحة 20 نوفمبر

أعلنت المنيوم قطر – المنظم لمؤتمر عربال 2012 في فندق جراند حياة بالدوحة – أن موعد انعقاد مؤتمر الألمنيوم العربي الدولي «عربال 2012» سيكون في الفترة من 20 ولغاية 22 نوفمبر القادم، على أن يكون الافتتاح الرسمي للمؤتمر في صباح يوم الأربعاء الموافق 21 نوفمبر.

وقد جاء هذا التغيير تماشيا مع توصيات اللجنة التنظيمية للمؤتمر نظرا لما تشهده دولة قطر من أحداث أخرى في نفس فترة انعقاد المؤتمر. جدير بالذكر أن مؤتمر هذا العام سيعقد تحت رعاية الدكتور محمد بن صالح وزير الطاقة والصناعة في فندق جراند حياة، الدوحة. ويعد مؤتمر عربال الحدث التجاري الأبرز في قطاع المنيوم الشرق الأوسط والمؤتمر الوحيد الذي يحضره كل صنعي الألمنيوم في منطقة الخليج دون استثناء، مما يجعله المؤتمر المفضل لدي أي مهتم بقطاع الألمنيوم في الشرق الأوسط.